



## رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية رقم 2022/46 بتاريخ 7 أبريل 2022 بشأن تغيير مواصفات تقنية

### اللجنة الوطنية للطلبات العمومية،

بناء على رسالة طلب الرأي المتوصل بها من طرف وكالة ..... وما أرفق بها من وثائق؛  
وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) المتعلق باللجنة الوطنية للطلبات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه؛  
وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه؛  
وبعد دراسة عناصر التقرير المقدم من طرف المقرر العام إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية؛  
وبعد مداولة الجهاز التداولي المذكور خلال الجلسة المغلقة المنعقدة بتاريخ 7 أبريل 2022،

### أولا: الوقائع

بواسطة رسالتها المشار إليها أعلاه، عرضت وكالة ..... على اللجنة الوطنية للطلبات العمومية أنها أبرمت مع شركة « ..... » الصفقة رقم ...../13/2019 المتعلقة باقتناء توريدات وتركيب معدات إلكترونية لاستخدام برمجيات لفائدة السدود التي تسيورها، وقد سبق أن اقترحت المقاول نائلة الصفقة توريد معدات من نوع (DELL modèle X PS 15) تستجيب لمواصفات دفتر الشروط الخاصة مدلية بوثائقها الوصفية.

غير أنه وبعد مرور 3 أشهر من البدء في تنفيذ الصفقة، أخبرت المقاول صاحب المشروع بأن المنتج كما هو مبين في دفتر الشروط الخاصة لم يعد متداولاً في السوق وفق ما تم إخبارها به من طرف الموزع المعتمد لمجموعة DELL الدولية بالمغرب.

وبناء عليه ومن أجل استكمال تنفيذ الصفقة اقترحت في المقابل على صاحب المشروع جهازين (الأول من نوع (DELL modèle XPS 13) والثاني من نوع (HP modèle Spectre).

هذا، واعتباراً لأن النوعين المذكورين المقترحين من طرف الشركة صاحبة الصفقة وإن كانا يعتبران من أحسن الأنواع في سوق الحواسيب، وأن بعض مواصفاتها التقنية لا تتطابق مع ما هو متطلب في دفتر الشروط الخاصة، فقد التمس الوكالة طالبة الاستشارة استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية بشأن الإجراءات الممكن اتخاذها من أجل استكمال هذه الصفقة.

## ثانياً: الاستنتاجات

حيث إن المادة 5 من المرسوم رقم 2.12.349 المتعلق بالصفقات العمومية، أوجبت على صاحب المشروع، قبل أي دعوة للمنافسة أو أي مفاوضة، أن يحدد بكل ما يمكن من الدقة الحاجات المراد تلبيتها والمواصفات التقنية المرتبطة بها ومحتوى الأعمال المطلوبة؛

وحيث إن وكالة ..... أعلنت عن طلب العروض رقم ...../13/2019 و حددت في دفتر الشروط الخاصة بالمواصفات التقنية المتعلقة بالتوريدات المطلوبة وبكيفية تركيبها؛

وحيث شاركت شركة «.....» بناء على دفتر الشروط الخاصة المذكور، غير أنه بعد البدئ في تنفيذ الصفقة أخبرت صاحب المشروع بعدم تداول المعدات المطلوبة في السوق، وقدمت في المقابل اقتراحين: الأول بهم نوع DELL XPS 13 7390 والثاني بهم نوع HP SPECTRE X36015 DF0008NF بمواصفات تقنية متطورة ومختلفة عن تلك المتطلبة في نوع (DELL XPS 15 9575) المتطلبة في دفتر الشروط الخاصة؛

وحيث إنه مما لا خلاف حوله أن المعدات التقنية، ولا سيما المعلوماتية منها، تعرف تطوراً سريعاً من حيث مميزات وخصائصها التقنية، وبالتالي تصبح متقادمة خلال مدة وجيزة، مما يجعلها تندثر أحياناً من الأسواق؛

وحيث إن كانت اللجنة الوطنية للطلبات العمومية قد أجازت، استناداً إلى هذا المعطى، في آراء سبق أن أصدرتها، استبدال بعض المعدات التقنية بمقتضى عقود ملحقة، فإنها رعت في ذلك وجوب توافر شروط أساسية منها خاصة:

- أن يتم الإدلاء بشهادة من المصنع تفيد تقادم العتاد المطلوب توريده والتوقف عن تصنيعه أو إنتاجه؛
- ألا تشكل قيمة المعدات المراد استبدالها الحصة الأكبر من قيمة الصفقة؛

- ألا يترتب عن عملية استبدال المعدات أي زيادة في ثمن الصفقة؛
- أن تتوفر المعدات الجديدة على مواصفات تقنية مطابقة أو أفضل من المواصفات المتعاقد بشأنها؛
- ألا يكون صاحب المشروع أو صاحب الصفقة، إبان إرساء الصفقة، على علم بنفاذ المعدات المطلوبة من الأسواق وباندثارها، أو بتوقف الشركة المصنعة لها عن إنتاجها؛
- وحيث وحسب ما جاء في طلب الرأي فإن صاحب الصفقة لم يكن على علم مسبق بنفاذ الأجهزة المطلوبة وعدم تداولها في السوق أو بتوقف تصنيعها؛
- وحيث إن صاحب الصفقة لم يدل بشهادة من المصنع يعزز بها ادعاءه بعدم تصنيع الأجهزة الإلكترونية المطلوبة وبالتالي عدم تداولها في السوق؛
- وحيث بالإضافة إلى ذلك، فإن ما تجدر الإشارة إليه أن الأجهزة المطلوب تغييرها تشكل الجزء الأهم من الصفقة؛ وحيث إنه من شأن هذا التغيير الإضرار بمبدأ المنافسة.

### ثالثاً : رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

بناء على ما سبق بسطه، ترى اللجنة الوطنية للطلبات العمومية أنه ما دام ومباشرة بعد إبرام الصفقة لم تستطع الشركة المتعاقدة أن تورد جميع المعدات الإلكترونية المتعاقد بشأنها بالمواصفات التقنية المتطلبة في دفتر الشروط الخاصة، فإنه ينبغي فسخ الصفقة.

كما توصي اللجنة صاحب المشروع، قبل أي دعوة للمنافسة، أن يحدد بكل ما يمكن من الدقة الحاجات المراد تلبيتها والمواصفات التقنية المرتبطة بها والتأكد من توفرها وتداولها في السوق.